محاضرة في مقياس "قضايا في النحو العربي".

السنة الثانية – ماستر.

تخصّص: لسانيّات تطبيقيّة.

العوامل النحوية.

إعداد الأستاذ: مقداد حوالام.

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة – الجزائر.

تفسَّر الظواهر الإعرابيّة المختلفة في اللغة العربيّة تفسيرًا عقليًّا مبنيًّا على افتراض وجود مؤثِّراتٍ لفظيّة أو معنويّة تُحدِث ذلك الإعرابَ أُطلِق عليها مصطلح العوامل النحويّة.

1- تعريف العوامل النحويّة:

أ- العوامل في اللغة:

العوامل جمع عامل، اسم فاعل من (عمِل← يعمَل← عملاً)، أي: أحدثَ. وعملت الكلمةُ في الكلمة أحدثتْ فيها نوعًا من الإعراب، وأعملَ الكلمةَ في الكلمة جعلَها تعمل فيها. والعامل هو المؤثِّر. ومن معاني (العامل) أيضًا العملُ على الدوام(عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة، شرح خالد الأزهري، تح البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص73).

ب-في اصطلاح النحويّين:

العامل عند النحاة هو ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب(سيّد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسيّة للغة العربيّة، ص74)، أي: مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو مجزومًا، كلفظ (قامَ) في قولنا: "قامَ زيدٌ". والعامل هو المؤثِّرُ في المعمول المتأثِّر. أي أنّ المعمول هو المتأثّر الذي وُجِدَ فيه أثرُ العمل. والعملُ هو الأثرُ اللفظيّ الذي يَظهر أو يُقدَّر في آخر الكلمة المعربة (المعمول). وبتعبيرٍ آخرَ العاملُ في النحو هو ما يدخل على الكلمة المعربة فيكون له تأثيرٌ على آخرها. وهي فكرةٌ أخذ بها كلٌّ من النحويّين البصريّين والكوفيّين، وأسندوا إليها الأثرَ الإعرابيّ، ووجّهتْ النحو العربيّ، وجعلت الرفضَ والقبول قائمين على أساسها(انظر عبد اللطيف محمد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصّل، ص386).

خلاصة فكرة العوامل في النحو العربي هي أنّه لا بدّ في أيّة ظاهرةٍ من ظواهر الإعراب في الكلمة المعربة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا من وجود مؤثِّرٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ يعمل فيها كي تكتسبَ تلك الظاهرة؛ فالفعل مثلاً يعمل الرفعَ في الفاعل والنصبَ في المفعول، و"كان وأخواتها" تعمل الرفع في أسمائها والنصب في أخبارها، وعلى العكس منها "إنّ وأخواتها"، وحروف الجرّ تعمل الجرّ في الأسماء بعدها، وغير ذلك(ينظر عفيف دمشقيّة، تجديد النحو العربي، ص157).

والعوامل النحويّة بهذا الدور في النحو العربي تعدّ العمودَ الفقريّ للنحو وأحكامِه وأبوابِه وأبحاثِه،

اعتبرها النحاةُ الوسيلةَ لتفسير العلاقاتِ النحويّة واختلافِ العلاماتِ الإعرابيّةِ من موقعٍ إلى آخر. حتى صار العمل بمقتضاها من المسلّمات. فهي مؤثِّراتٌ حقيقيّةٌ في الكلمات المعرَبة، وهي سببُ العملِ(الأثر الإعرابيّ) وعلّتُه عندهم. فالإعرابُ عندهم«ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل»؛ فالعامل كـ(جاء) و(رأى) و(الباء)، والمقتضى هو الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، والإعرابُ هو الذي يبيّنُ هذا المقتضى، أي الرفع والنصب والجرّ. فمقتضى العامل هو الأثر اللّفظي الذي يوجد في الكلمة من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف(ينظر حاشية الصبّان، ج1/ص97 ومحمد عيد، أصول النحو العربي، ص200). غير أنّ بعض النحاة– منهم ابن جني– لا ينسب هذا الأثرَ إلى الألفاظ فهي مجرّد أصوات، وإنّما إلى فاعل الكلام الحقيقيّ وهو المتكلّم نفسه(ابن جنّي، الخصائص، ص117). واعتبرها بعضهم أَماراتٍ وعلاماتٍ غيرَ مؤثّرةٍ حقيقةً في المعمول، لذلك تكون بالشيء (اللفظيّة) وعدم الشيء (المعنويّة)(ابن الأنباري، أسرار العربيّ، ص68).

2– منشأ فكرة العامل النحوي وتوغّلها في النحو العربي:

يرى محمد عيد في كتابه "أصول النحو العربي" أنّ فكرة العوامل النحويّة قائمةٌ في فلسفتها على فكرة "التأثير والتأثّر"، أي الفعل والانفعال، وربّما تكون قد تسرّبت من المنطق الإغريقيّ الأرسطيّ فهي موجودةٌ في مقولاته؛ فالمقولة التاسعة هي مقولة "ينفعِل" والانفعالُ هو قبول أثر المؤثّر، والمقولة العاشرة هي مقولة "يفعَل"، وهو التأثير في الشيء الذي يَقبل الأثر، مثل التسخين والتسخُّن، والقطع والانقطاع (محمد عيد، أصول النحو العربي، ص203). والمعروف أنّ العرب كانوا قد عرفوا هذا المنطقَ مبكِّرًا وشُغفوا به، فليس غريبًا أن تترك تلك الأفكار المنطقيّة آثارَها وظلالَها في الفكر النحويّ العربيّ ولو بصفة غير مباشرة. ولعلّ من أبرز العلماء النحويّين الذين أُثِر عنهم الجمعُ بين المنطق والنحو في التفكير والتحليل والتعليل والقياس الرمّاني عليّ بن عيسى والسيرافي أبو سعيد وابن السرّاج أبو بكر والفارسي أبو علي وتلميذه ابن جنّي أبو الفتح وابن الأنباري أبو البركات والزمخشري أبو القاسم وشارحه ابن يعيش وغيرهم.

وفي المقابل نجد من الباحثين من يرى أنّ تلك المظاهر المتشابهة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي هي محض اتّفاق والتقاء، فكثيرًا ما تتوارد الأفكار والآراء فيما تشترك فيه العقول البشريّة من المعاني لاسيّما في اللغات لما فيها من خصائصَ مشتركة(ينظر منى إلياس، القياس في النحو، الفصل السادس: المنطق ومذاهب النحويّين في القياس، من ص116 إلى ص142).

ويرى آخرون أنّ هذا النهج العقلاني الذي عرف في النحو العربي يكون قد تسرّب إليه من بعض العلوم العربيّة الأخرى التي نشأ في كنفها، ويتّصل معظمها بالدين كالفقه وعلم الكلام والحديث التي رافقتها يقظة فكريّة قادت المشتغلين بها إلى تحكيم العقل والاحتجاج به في شرح المعضلات وبيان الأسباب، فكان أن احتذى النحويّون سُبُلَهم فتطعّم النحو بشيء من الفلسفة والتعليل(علم الكلام)

ووضع الأصول(الفقه) والسند ورجاله(علم الحديث)(ينظر عفيف دمشقيّة، تجديد النحو العربي، ص158).

3- **أنواع العوامل:**(تراجع مثلاً في كتاب "العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للإمام عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري، تح البدراوي عبد الوهّاب زهران. أو في أصول النحو العربي لمحمد عيد، ص208 وما بعدها).

يقسّم النحاة العواملَ عمومًا إلى قسمين كبيرين: **لفظيّة ومعنويّة:**

فالعوامل اللفظية هي ما يظهر في النطق والخطّ (الكتابة)، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **سماعيّة:** وهي ما سُمعت عن العرب ولا يُقاس عليها غيرُها ولا يُزاد، فهي منتهية محدودة.
- **وقياسيّة:** وهي ما سُمعت عن العرب أيضًا ولكن يجوز القياس عليها والزيادة فيها، فما يُقاس على كلام العرب يُعدُّ من كلام العرب.

وأمّا **المعنويّة** فهي ما لا يظهر في الكلام لا لفظًا ولا كتابةً، ولا يكون للحسّ دورٌ في إدراكها، وإنّما تُدرك بالعقل والقلب.

جردها وإحصاؤها:

أ- اللفظيّة:

- **السماعيّة:** عددها أحدٌ وتسعون(91) عاملاً في ثلاثة عشر(13) نوعًا موزّعة كالآتي:

- النوع الأول: حروفٌ تجرّ الاسم، وهي سبعة عشر(17) حرفًا: من، إلى، عن، في، رُبّ، على، مذ، منذ، حتى، حاشا، خلا، عدا، الكاف، اللام، الباء، تاء القسم، وواو القسم. (لم يذكر واو ربّ)
- النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة(06) أحرف: إنّ، أنّ، كأنّ، ليت، لعلّ، ولكنَّ. (لم يذكر لا النافية للجنس، ولاتَ).
- النوع الثالث: حرفان(02) يرفعان الاسم وينصبان الخبر، هما: لا وما المشبّهتان بـ(ليس).
- النوع الرابع: حروف تنصب الاسم فقط، وهي سبعة(07): واو المعيّة، إلاّ الاستثنائيّة، يا، أيْ، أيا، هيا، وأ(الهمزة) الندائيّة.
- النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة(04): أنْ، لن، كي، وإذن (أغفل النواصب الأخرى).
- النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة(05) أحرف: إنْ، لم لمّا، لام الأمر لا الناهية.
- النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إنْ) الشرطيّة، وهي تسعة(09) أسماء: مَن، ما، مهما، متى، أينما، أنّى، حيثما، أيّ، وإذْما(حرف عند غيره، كما أنّه أغفل أيّانَ).
- النوع الثامن: أسماء تنصب أسماءَ نكراتٍ على التمييز، وهي أربعة(04): عشرة إذا ركّبت مع واحد واثنين إلى تسعة، كم الاستفهاميّة، كأيٍّ(وتكتب كأيّنْ بإثبات نون التنوين)،

وكذا(كنايات العدد).

- النوع التاسع: كلمات تسمّى أسماء أفعال بعضُها يرفع وبعضُها ينصب، وهي تسعة(09): الناصبة منها ستّ: رويدَ، بلْهَ(بمعنى دعْ واترك)، دونك (اسمٌ لخُذْ)، عليك (بمعنى الزم)، ها أو هاء(بمعنى خذ)، حيّهل. والرافعة منها ثلاثُ (03) كلمات: هيهاتَ، شتّان، وسرعان.
- النوع العاشر:الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر(13) فعلاً:كان، صار، أصبح، أمسى أضحى، ظلّ، بات، مازال، مابرح، مافتئ، ماانفكّ، مادام، وليس.
- النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسمًا واحدًا، وهي أربعة(04): عسى، كاد، كرب، أوشك. (لم يذكرها كلّها).
- النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذمّ ترفع الاسم المعرّف بـ(أل)، وهي أربعة(04) أفعال: نِعم، بئس، ساء، حبّذا.
- النوع الثالث عشر:أفعال الشكّ واليقين، وتسمّى أفعال القلوب، تنصب مفعولين، وهي سبعة(07): علمتُ، رأيتُ ووجدت وهذه الثلاثة لليقين، وظننت، حسبتُ وخلتُ للشكّ، وزعمت متوسطة بين الستّة.

- **القياسيّة:** وهي سبعة(07)، الفعل على الإطلاق، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، المصدر، الاسم المضاف، الاسم التامّ (أسماء المقادير والأعداد). (لم يذكر صيغ المبالغة واسم التفضيل).

1- **المعنويّة:** عددان أي عاملان اثنان(02)، الابتداءُ العامل في المبتدأ، والتجرّد من نواصب الفعل المضارع وجوازمه.

4- بعض صفات العامل النحوي وشروطه:

يذكر النحاة- ممثَّلين في ابن يعيش- بعض الصفات والشروط للعامل النحوي منها(يمكن مراجعتها في ابن يعيش وشرح المفصّل لمحمد عبد اللطيف الخطيب، ص390 وما بعدها):

أ- عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1/ص108).

ب- الاختصاص: ومعناه أنّ الحرف يعمل إذا كان مختصًّا بالمعمول، مثل حروف الجرّ تعمل مختصّة بالدخول على الأسماء، وحروف الجزم مختصّة بالأفعال فتعمل فيها؛ فالعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2/ص118، وج7/ص12). وإذا انعدم شرط الاختصاص بطُل العمل، كما في الحرفين(ما) و(أن)؛ فـ(ما) لا تعمل- إلاّ في لغة- لدخولها على كلٍّ من الفعل والاسم، بينما(أنْ) فإنّها تعمل لاختصاصها بالفعل.

ج- يجب تقدّم العامل على المعمول(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8/ص110).

د- عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأنّ الإعراب في الأفعال فرعٌ محمولٌ على الأسماء(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9/ص25).

هـ-يجوز حذف العامل إذا دلّت عليه القرائن وأُمن اللبس، مثل قوله تعالى:﴿ **واتّقوا اللهَ الذي تَسَاءَلون به والأرحامِ**﴾(النساء،1). بجرّ "الأرحامِ"، أي وبالأرحامِ بحذف الجارّ. ومثل: (أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا). أي:(أتكون تميميّا...) بحذف الفعل الناقص. (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2/ص69). وفي العطف، مثل:(قام زيدٌ وعمرٌو)، أصله:(قام زيدٌ وقام عمرٌو). فالمتعاطفان شريكان في العامل.

و- (لولا) تعمل الجرّ في المُضمر ولا تعمله في المُظهر(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1/ص109).

ز- عوامل الأفعال ضعيفةٌ فلا يجوز حذفها. (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7/ص61)

ح-الأصل في الأسماء ألاّ تعمل(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7/ص85). يُرَدّ بعمل المصادر والمشتقّات والمضاف والمميَّزات.

ط-الاسم لا يعمل في الفعل، إنّما يعمل الفعل في الاسم. (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4/ ص5)

ي- (عسى) تعمل النصب في المضمر(عساك) والرفع في المظهر.